الأستاذ الدكتور زمام نور الدين
جامعة محمد خيضر بسكرة
أ/ سعيدة حمود
أستاذ مساعد قسم أ
المؤسسة:جامعة زيان عاشور الجلفة
رقم الهاتف:0775036123
البريد الالكترونيm.adaouri@yahoo.fr.

عنوان المقال: القوى العاملة المهاجرة بين الإطار القانوني و الإطار النظري التفسيري

الملخص:

إن ظاهرة الهجرة الدولية تتمثل في انتقال السكان عبر الحدود الدولية، أي من دولة لأخرى وقد تكون الحدود متجاورة أو غير متجاورة من قارة لأخرى. وقد أعطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا التنقل كحق لذا نجد أن الهجرة الدولية تتم وفقا لتنظيمات قانونية دولية تضعها كل دولة تماشيا مع مصالحها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما تخضع الهجرة إلى محددات أخرى من شأنها أن تعطينا تفسيرات نظرية حول الدافع الأكبر وراء اتجاه البعض نحو الهجرة للخارج وعزوف البعض الآخر عن مغادرة وطنه بالرغم من معايشتهم لنفس الظروف ? والجزائر كغيرها من الدول تشهد تزايد مستمر لوفود العمال الأجانب خاصة الصينيين هذا ما طرح إشكالية جذبها لسوق عمل لا تفتقر الجزائر فيه لليد عاملة المؤهلة أو غير المؤهلة كقطاع الأشغال والبناء ، المحروقات ، التجارة كما طرح مشكل مزاحمتها لليد العاملة الجزائرية .

ABSTRACT ;

WHEN WE TALK ABOUT INTERNATIONL IMMIGRATION WE NEED TO EXPLAN AND KNOW WHY THE MAN POWER IMMIGRATE ? AND WHY THEY CAME TO INPROGRES COUNTRIES LIKE ALGERIA? IN EXEMPLE CHAINA MAN POWER WE TALK ABOUT FAST AND SIMILATION INALL KIND OF PRODUCT AND TECKNOLOGY IN SHORTLY WE TALK ABOUT MADE IN CHAINA IN THIS THEME WE TRY STUDY LABOUR FORCE IMMGRAION THE CAUSES AND THE RESULT

THERE IS LOT OF THEORIES TALK ABOUT IMMIGRATION SPECIALLY FROM THE THIRD WORLD TO THE WEST LIKE EUROP . BUT THE STUDY OF ASIA IMMGRATE IS RARELY SPECIALLY IN AFRICAN THE ALL WE HAVE IN ARABIC GOLF

IN IMMIGRATION SOCIOLOGY WE NEEDED KNOW THE REALITY FACTORS

القوى العاملة المهاجرة بين الإطار القانوني و الإطار النظري التفسيري

مقدم من طرف :

أ. حمود سعيدة أستاذ مساعد أ

تقديم:

إن هجرة السكان ظاهرة قديمة شهدتها المجتمعات البشرية ، وساهمت في تنمية الحركة السكانية و في اكتشاف العالم الجديد ، ولطالما اهتم الباحثين بدراسة سوسيولوجية الهجرة أولا باعتبارها فعل اجتماعي تفرضه الظروف التي تنتجها البناءات الاجتماعية سواءا لمجتمعات المهاجر منها أو المهاجر إليها ، و وثانيا بمنطلقاتها الفكرية من خلال التركيز على الهجرة للعمل والتي اكتست أهمية كبيرة في الوطن العربي خاصة في منتصف السبعينات بعد ارتفاع أسعار النفط ، حين تدفقت القوى العاملة الأجنبية نحو الدول النفطية العربية للاستعانة بها في عملية الاستثمار، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية شهدت مؤخرا مع فتح باب الاستثمار والخوصصة تدفقا هائلا للعمالة الأجنبية خاصة منها الصينية ،هذا التدفق الهائل للعمالة الصينية يطرح عدة إشكالات أهمها علاقة هجرة هذه العمالة بسوق العمل الجزائري من ناحية، واستقدامها من خارج الوطن للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة لا تفتقر فيها الجزائر للقوى العاملة المؤهلة ، وإحلالها محل العمالة المحلية والوطنية و هذ ا في بلد استفحلت فيه ظاهرة البطالة في وسط الشباب خاصة خريجي الجامعة ،كما يطرح إشكالية عوامل الجذب والطرد التي تتحكم في استقدام هذه العمالة من حيث الكم والكيف.

فالبر غم من أنه هناك عدة أسباب تشترك فيها الجزائر مع الدول العربية لتفضيل العمالة الآسيوية على غيرها من العمالة :منها انخفاض الأجر وتقبلهم لظروف شروط عمل متدنية ، و اتصاف هذه العمالة بالخضوع والطاعة ، و توفرهم على المهارات المهنية وتقديس قيم العمل ،إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدعوا إلى طرح الإشكال حول الأسباب الحقيقية لتدفقها . ونذكر من هذه المؤشرات الزواج الأبيض بالنساء الجزائريات من أجل الحصول على الجنسية والإقامة مما يوحي بالرغبة في توطنها في الجزائر ، وجود جنس أو عرق جديد لأطفال الغير الشرعيين من جنس الصيني نتيجة ترددهم على بيوت الدعارة ،عدم تفاعلهم مع المجتمع وانعزالهم في تجمعات سكانية منفصلة و لا يتفاعلون إلا مع المؤسسات الرسمية ،احتكارها لسوق العمل والأحداث الأخيرة لشجار التجار الصينيين مع التجار الجزائرين في باب الزوار خير دليل على ذلك .

كل هذه المؤشرات تدعوا إلى التركيز على العوامل الثقافية والاجتماعية و التي دعت العمالة الصينية الوافدة إلى سوق العمل الجزائري.

أولا المفاهيم:

1-الهجرة

قبل التعرض للنماذج التفسيرية لظاهرة الهجرة ينبغي علينا التعرض للمفاهيم الخاصة بمصطلح الهجرة والتي تشير لغة إلى الخروج من أرض لأخرى [01] ، ويعرفها لاروس الخروج من أرض لأخرى سعيا وراء الرزق [02] . كما تعني انتقال فرد أو مجموعة بشرية معينة من إطار جغرافي إلى آخر من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى " [03] أما الترجمة اللغوية فهي:

MIGRATION : يشير إلى عملية الانتقال والحركة المستهدفة لعملية الهجرة .

EMIGRATION : هي حركة الهجرة في علاقتها بالموطن الأصلي أي أنها تشير إلى حركة الهجرة المغادرة أي النقلة للخارج.

EMMIGRATION : تسمى النقلة والهجرة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى آخر تشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال وبالتالي نضع هذه المصطلحات في متصل على النحو التالي : [04] EMIGRATION MIGRATION IMMIGRATION

أما إصطلاحا عرفها جونار ترك البلد والالتحاق بغيره سواء منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة ، وغالبا بقصد تحسين وضعية العمل "[05]

كما تشير أيضا إلى هجرة الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى مجتمع آخر لغرض الإقامة الدائمة والاستقرار في المجتمع الجديد حسب شروط الإقامة فيه " [06] تعريف الهجرة وفق الأمم المتحدة النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان بعيد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا "

كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 مايلي لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة لكل فرد الحق في مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده

كما عرفها سعيد محمد أحمد هي مغادرة الشخص الطبيعي لإقليم دولته أو الدولة التي يقيم بها إقامة دائمة إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة الدائمة والاستقرار" [08] كما تعرف على أنها انتقال الناس عبر حدود معينة لغرض الإقامة الجديدة الدائمة فيها [09]

كما تشير الهجرة إلى كل التحركات التي يقوم بها السكان مع ما يترتب عليها من تغيير الإقامة أو المسكن ويشمل ذلك الانتقال من اقليم لآخر أو من دولة لأخرى "[10]

ولقد اعتبرت الأمم المتحدة التحركات السكانية التالية نوعا من الهجرة :

المسافرين من غير السياح ورجال الأعمال والطلاب أو من يحملون جواز المرور.

المسافريين غير المقيمين على الحدود، ويقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

المسافرين من غير اللاجئين الاشخاص الذين نقلو لظروف قاهرة إلى المسافرين الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة و من يعولونهم. [11]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الهجرة هي شكل من اشكال السفر بهدف تعيير الإقامة أي هي تحرك جغرافي داخل وخارج حدود المجتمع ،فالتعاريف السابقة ركزت على الفعل الجغرافي للظاهرة كما ركزت على البعد الزماني أو المكاني للظاهرة .

سنتعرض لبعض التعاريف الخاصة بالهجرة وفق بعض التخصصات العلمية :

علم الاجتماع : يستعمل مصطلح الهجرة في علم الاجتماع للدلالة على التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات المستقرين نسبيا والذين يغيرون من خلالها اقامتهم تغيرا دائما بسبب دائم أو مؤقت أي أنها فعل اجتماعي تفرضه الظروف التي تنتجها البناءات الاجتماعية سواء المجتمعات المهاجر منها أو المهاجر إليها " [12] .

علم الديموغرافيا: الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك بتبدل في محل الإقامة [13]

علم النفس : وهي غريزة فطرية في الإنسان أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين مثلها مثل غريزة التملك الغريزة الجنيسة[14]

2-الهجرة الوافدة: دخول الأفراد لبلد آخر بهدف الإقامة و العمل" (15)لا زكي البدوي و محمد مصطفى كمال ص95

العمال الأجانب :هم العمال الغير مولودين بالبلد وعير متجنسين بجنسيتها ويعملون أو يرغبون في العمل فيها وتنظم معظم تشريعات العمل استخدام العمال الأجانب حيث تنص على وجوب حصولهم على ترخيص لمزاولة العمل " [16]

3-قوة العمل : "جميع الأفراد القادرين على العمل والذين يقومون بعمل مستمر يتقاضون مقابله أجر نقديا أو عينيا كما تشمل العاطلين أي الأشخاص الراغبين في العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه" [17]

4-القوى العاملة: ويقصد به السكان في سن العمل 15-65 القادرين على العمل سواء يعملون فعلا أو يبحثون عنه [18]

هناك بعض المفاهيم التي لها التي لها علاقة بمفهوم القوى العاملة :

أ-حجم السكان الفعال هم السكان الذين يقعون داخل حدود سن العمل أي لا يقع سنهم تحت السن الأدنى للعمل و ولا فوق الحد الأقصى لسن العمل كما نجد أن حجم السكن الفعال ينقسم إلى قسمين وهما :

-حجم السكان الفعال إقتصاديا :يقعون ضمن اليد العاملة المهيئة فعليا لعروض العمل بما فيهم العاطلين عن العمل

- خارج القوى العاملة:**هم** السكان الفعالون الذين لا يمارسون نشاط اقتصادي سواء بصورة مؤقتة أو دائمة ويشمل الطلبة المجندين ربات البيوت[19]

ب-**حجم السكان الغير فعال** : وهم السكان الذين تقع أعمارهم خارج سن العمل .

إن قوة العمل تخضع للتغير من حيث الحجم والنوع فقد يدخل نسق العمل لأول مرة الأفراد الذين جاوزو سن العمل 14 أربع عشر سنة وقد يخرج من قوة العمل قوة عمل أخرى كالذي يبلغ سن التقاعد أو بسبب الوفاة " وقد يتخلف بعضهم عن العمل مؤقتا ثم يعودوا إليه في وقت لاحق وقد يغير الفرد مهنته داخل النسق ويحقق حراك اجتماعي أفقي ورأسي [20]

ثانيا:العوامل المؤثرة على قرار الهجرة:

من المعروف أن انتقال شخص ما من بيئته التي نشأ فيها وترعرع على قيمها له ارتباطات عاطفية واجتماعية بها، و حينما يفكر هذا الشخص في الانتقال منها يجد عدة مؤثرات تضغط عليه خلال عملية اتخاذ قرار الانتقال لمكان آخر وأهم هذه المؤثرات هي مؤثرات سيكولوجية ومؤثرات سوسيولوجية نذكر أهمها:

1. السن: كلما كان العامل صغير السن كلما زاد احتمال بحثه على عائد أكبر سواء مادي أو معنوي، كما أن الاعبا ء النفسية تكون أقل عند الصغار عنه بالكبار.
2. الحالة الاجتماعية: تقل الرغبة في الانتقال كلما كان الشخص ذو ارتباطات عائلية كأن يكون متزوجا وأبا وله التزامات ومسؤولية اجتماعية.
3. التعلم: كلما ارتفع مستوى التعلم كلما ازدادت الرغبة في الانتقال.
4. تكاليف ترك العمل: تزداد الرغبة في الانتقال من وظيفة لأخرى خارج حدود الوطن المنشأ كلما كانت تكاليف ترك العمل منخفضة والعكس صحيح.
5. الأجر: كلما كانت الأجور مرتفعة في العمل الجديد بالدول المستقبلة كلها ازدادت الرغبة في ترك العمل القديم وترك الوطن.

ويكون الكسب المادي غالبا وحده المترجم من خلال الدخل المادي هو الدافع الوحيد وراء اتخاذ القرار الهجرة للخارج، حقيقة أن الهجرة تحرز دخلا أكبر سبب ضروري إلا أنه أحيانا غير كاف، فإذا نجح للإنسان أن يحصل من هجرته على دخل أكبر في ظروف عمل أفضل مع التمتع بفرص الاشباع لحاجاته الاجتماعية المادية واللامادية بكم وكيف أفضل فإنه لن يرفض هذه الميزات بل أنه أيا كان لا يضعها في اعتباره كلها أو بعضها عند اتخاذ قرار هجرته [21]

فالعوامل المذكورة سبقا سواء فردية أو مجتمعة تؤثر على قرار الهجرة والأهم هو قياسها بالنتيجة إن كانت إيجابية أو سلبية؟

فكلما كانت القيمة الحالية لصافي المنافع أكبر من 5 (أي موجبة) فالمنفعة المتحصل عليها من العمل الجديد أكبر من التي حصل عليها العمل القديم وبالتالي يحسم العامل قرار الهجرة والانتقال.

و من أجل أن يتخذ العامل قرار الهجرة والانتقال إلى مكان آخر عليه أن يقارن بين المنافع التي سيحصل عليها العامل الراغب من الانتقال وبين التكاليف التي سيتحملها ويتخذ قرار الانتقال في حالة تفوق حجم المنافع على حجم التكاليف، والتكاليف تشمل:

1. فقدان الدخل خلال فترة الانتقال من عمل لآخر وهذا يتحدد أيضا على الفترة الزمنية لمرحلة الانتقال.
2. تكاليف الانتقال وتدخل ضمنها تكاليف البحث عن العمل.
3. التكاليف غير المادية وتمثل ضغوط النفسية التي تواجه العامل.

أما جانب المنافع فهو الجانب المادي بالدرجة الأولى ويتلخص في مقدار الدخل الذي سيحصل عليه العامل في عمله ويجب أن يكون الفارق يغطي التكاليف.

واقتصاديا يحتسب الفرق بين قيمة المنافع وقيمة التكاليف وفق ما يلي:

Net Présent Value :

$$\sum_{t=1}^{T} \frac{B_j t - B_0 t}{(1+r)^t} - C$$

$B_j t$: الدخل والمنفعة الناتجة عن العمل الجديد في السنة T.

$B_0 t$: الدخل الناتج عن العمل القديم (0) في السنة t.

$B_j t - B_0 t - C$: المنافع الصافية (حاصل طرح التكاليف من المنافع)

t: عدد السنوات المتوقع أن يبقى فيها العامل في العمل (j).

r: معدل الخصم.

C: تكاليف الانتقال.

ثالثا: أنواع الهجرة:

تعكس معظم الحركات السكانية رغبة الإنسان في تحسين ظروف معيشته سواء كانت هذه الحركة ذات طابع محلي، وما يجمع بين النمطين هو عدم الرضا عن البيئة الجغرافية الأصلية للمهاجر.

ولقد تعددت أنماط الهجرة وتصنيفاتها بحسب الظروف الدافعة لها وبحسب الطفرات الزمنية التي حدثت فيها الهجرة، ولذلك سنتطرق لبعض وأهم نماذج وأنماط الهجرة.

– النموذج الكلاسيكي: حيث شجعت العديد من البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا الهجرة الخارجية وأعطت حق المواطنة للوافدين الجدد.

–النموذج الاستعماري: نجد بعض الدول كفرنسا وانجلترا أعطت الأولوية والأفضلية للمهاجرين القادمين من المستعمرات السابقة على غيرهم من المهاجرين.

– نموذج العمال الضيوف: قبول المهاجرين إلى بلدان مستضيفة مؤقتا وهذا استجابة للمتطلبات السوق لكن دون إعطائهم حق المواطنة كألمانيا وسويسرا وبلجيكا.

– النموذج غير القانوني: دخول المهاجرين إلى بلد ما سرا يعيشون فيه بطريقة غير قانونية.

وهناك تصنيفات أخرى نوجزها فيما يلي:

الهجرات القديمة:

الهجرة ليست ظاهرة جديدة إنما كانت ميزة طبعت الشعوب والقبائل قديما بحيث كانوا دائمو الانتقال من إقليم لآخر بحيث ظهرت حضارات قديمة بحيث ظهرت حضارات قديمة نتيجة الغزاوات والهجرات القبلية.

قد شهدت المناطق التي بزغت فيها الحضارات القديمة غزوات قبلية مماثلة من الأقاليم المجاورة بحيث تسللت جماعات بشرية نحو أراضي ما بين النهرين وادى السند وبلاد الشام ووادي النيل ويرجع كثير من الانتربولوجين أن هذه التحركات البشرية القديمة بأنها لا شعورية وتمت على غير هدى" [22]

نجد أن أول وأهم أشكال الهجرة هو "الغزو" وهو عادة يسبق الهجرة... وبعد الغزو قد يبقى الغالبون في الأرض المحتلة أو جزء منهم بحيث يرجع البعض ويبقى البعض الآخر ومع مرور الزمن يحدث هناك إختلاط وتزاوج هذا من جهة، وجهة ثانية فإن نتائج الغزو المحترفة تؤدي إلى تهجير الشعوب المغلوبة مثل ما فعل الرومان حيث حدث وأن جلبوا في غزوة واحدة حوالي 50 ألف نسمة من السجناء [23]

إضافة لعامل الغزو هناك عامل آخر وهو التجارة بحيث ساهمت التجارة في تكثيف وتيرة الهجرة خلال مقايضة المحاصيل الزراعية خاصة العشب والحبوب.

– الهجرة الإجبارية:

ارتبط هذا النوع من الهجرات بالحروب والثورات وايضا بالظروف السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للهجرة خاصة في القرن العشرين..."التهجير الإجباري الكبير الذي شهدته أوروبا حدث عقب الحرب العالية الثانية والتي نجم عنها تهجير 60 مليون من السكان من أماكنهم الأصلية... كما شهد الوطن العربي تهجير إجباري لقطاع كبير من الشعب الفلسطيني الذي أجبره اليهود على مغادرة وطنه تمهيدا لإنشاء دولة إسرائيل.[24]

– الهجرة الطوعية:

هذا النوع من الهجرة يكون بمحض إرادة المهاجر دون ممارسة أي إكراه أو ضغط عليه، ويعرفها فيرجا "حركة الناس أفراد أو عائلات تصرفوا بناء على رأيهم ومسؤوليتهم بدون أدنى دعم أو إجبار حكومي من بلد متطور قديم إلى بلد متطور أخر (بلد جديد) بهدف الإقامة الدائمة [25]

ويندرج تحت هذا النوع نمطين من الهجرة:

أ– الهجرة الداخلية: تعني هجرة المواطن داخل الوطن من مناطق الطرد إلى مناطق الجذب كهجرتهم من الريف والحضر.[26]

كما تعرف أيضا بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي لكي يستوطنوا موطنا آخر ولكن داخل حدود الدولة الواحدة [27]

بينما نجد أن الهجرة الداخلية حددت الهجرة داخل الحدود الإدارية للدولة أو المجتمع "فالهجرة عموما حركة دائمة نسبيا ويقوم بها شخص أو جماعة بتخطي الحدود الإدارة أو السياسية نحو منطقة ومجتمع ما ولكلمتي الإدارة والسياسة دلالة هامة الثانية تشير إلى الهجرة الدولية والأولى تعني الهجرة الداخلية.[28]

ب– الهجرة الخارجية "الدولية": تعني زحف أفراد أو جماعات تاركة موطنها الأصلي نحو موطن آخر تجعل منه مكانا جديدا للإقامة الدائمة.

فهي تشمل انتقال السكان عبر الحدود الدولية أي من دولة لأخرى وقد تكون الحدود متجاورة أو غير متجاورة من قارة لأخرى ويخضع هذا النوع من الهجرة للقانون الدولي من حيث تحديد المركز القانوني للمهاجر ومدى علاقته بكل من الدولتين المهاجر منها وإليها [29]

ويتم التميز بين الهجرة الداخلية والهجرة الدولية من جوانب نذكر منها:

1– الهجرة الداخلية أقل تكلفة من الهجرة الخارجية لأن طبيعة الانتقال ذات المسافات قصيرة عن الخارجية.

2– انتقال المهاجر إلى غير موطنه الأصلي يجعله يواجه صعوبات في التكيف مع البلد المهاجر إليه وهذا ما لا يواجهه داخل حدود وطنه [30]

3– الهجرة الدولية أشد خضوعا لتنظيم الدول عكس الهجرة الداخلية كونها إدارية وليست سياسية.

كما نجد أن هذا النوع من الهجرة أي الدولية تندرج تحته نمطين:

أ– الهجرة الدائمة: ويعتمد على المعيار الزمني بحيث تعتبر الإقامة في بلد الاستقبال لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام تعتبر مؤقتة، بينما الإقامة في ذلك البلد لمدة تزيد عن العام ولو بضعة شهر تعتبر هجرة دائمة [31]

وفيما يلي بعض الإحصائيات حول الهجرة العالمية بالاعتماد على مقياس إجمالي الوافدين ومؤشر المهاجرين المقيمين "على المستوى العالمي 8000 ألف وافد رسمي عام 1995 في ألمانيا أما الو.م.أ 720 ألف وافد من نفس السنة، وتلتها استقبال ما بين 100 ألف و200 ألف مهاجر رسمي من نفس السنة (في كندا، فرنسا، وأستراليا).[32]

ان معظم النظريات والمداخل النظرية التي تناولت القوى العاملة الوافدة كانت ذات بعد تفسيري للفعل أو لظاهرة الهجرة بغض النظر عن أنماطه انجد أن أهم المداخل التي تناولت من حيث التفسير هو الإطار النظري الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي وسوف نتناول كل مدخل على حدى مع ثبات جوانب القصور في عملية تفسير ظاهرة الهجرة

رابعا: الاطار النظري التفسيري:

- **1 التفسير الاقتصادي للهجرة**

طبقا للتفسير الاقتصادي يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للهجرة توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعنى أخر أنه ينظر إلى المهاجرين على أنهم باحثون أساسا عن الرزق وأسباب العيش (lifehood)بما يتضمنه ذلك بالطبع من اتجاه المهاجر إلى حيث يجد العمل [33]

فالهجرة بوجه عام تتجه من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الاقتصادي للمناطق إلى التي تكثر فيها هذه الفرص وانعدام وتوفر هذه الفرص أمران يحكمان عليها الفرد من خلال نظرته الثقافية إلى الأشياء

اعتمد هذا المدخل في تحليله للظاهرة على عوامل الطرد والجذب فالمهاجر يترك وطنه بحثا عن عمل ويتضمن ذلك جانبين:

- حدوث هجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة فالحالة الاقتصادية المناوئة في الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه في نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجموعة المضيف تجذب المهاجرين إليه
- إن سلوك المهاجر مساير لتعظيم المنفعة أي أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة [34]

2- التحليل البنائي لظاهرة الهجرة

-يرجع الهجرة وفق هذا التحليل إلى غياب المعايير التي تضارب بين القواعد والقوانين داخل البناء الاجتماعي وهذا من خلال نموذجين:

أ-نموذج البناء الاجتماعي للبلد الأصلي:

يركز هذا النموذج على النسق الاجتماعي باعتبار أن الوحدة الاجتماعية هي النقاط المركزية للمعرفة وذلك على أساس أن البناء الاجتماعي والثقافة في اعتماد متبادل بينهما، باعتبار أن البناء هو مجموعة الأوضاع المتشابكة والثقافة هي القيم والمعايير وكلما كانت هذه الأبعاد متطابقة أدى ذلك إلى تماسك النظم الاجتماعية وإذا كانت غير متطابقة وذلك يؤدي إلى عدم تماسك.

ب-نموذج الجذب والدفع:

يقوم هذا النموذج على اعتبار هجرة اليد العاملة إحدى آليات القوى المهنية في بلدان الإرسال والاستقبال لضمان سيطرتها على ما ينتجه النظام الرأسمالي من فائض [35]

ويتلخص أفكار هذا الاتجاه في النقاط التالية:

- تعد عملية الهجرة شقا فرعيا مكملا لتدويل قوة العمل وربطها بالسوق الرأسمالي العالمي وقد سعت دول المركز الرأسمالي بتركيز قوى الجذب والطرد في مناطق معينة لتنتقل إلى الدول العربية النفطية خاصة.
- البعد الثقافي للهجرة وما تمثله من قيم ومعايير و تفضيلات ساهمت في اتخاذ المزيد من المهاجرين لقرار الهجرة من خلال تصويرها كطوق للنجاة وتخفيفا للحراك الاجتماعي في زمن قصير هيأ للهجرة وأشاع قيم الاهتمام بها والاستعداد لترك الأسرة والاتصال بالأقارب والأصدقاء في بلد الاستقبال.
- ساهم الإعلام والاتصال بالمهاجرين السابقين وملاحظة الفوائد في تشكيل أفكار قيمة وهامة لتقليد ومحاكاة تجربة الدور الايجابي للهجرة.

تركز أسباب الهجرة بشكل كبير على عوامل الدفع والجذب والتي تدور حول فوارق في الأجر بين الدول المرسلة والدول المستقبلة وأيضا الكثافة السكانية وبالتالي ارتفاع في عناصر قوة العمل في بلدان الإرسال والفقر وتدهور حقوق الإنسان ولقد كان لثورة الاتصالات الحديثة بكل تأثيراتها الدور الكبير في تكريس ظاهرة عولمة الهجرة سواء أكانت عولمة عنصر العمل تعني انتقال

العاملين وهجرتهم لمواقع العمل أو انتقال العمل إليهم فان زيادة حجم الظاهرة جذب اهتمام الباحثين لدراستها وتحليلها ولكن هذه الدراسات انقسمت في تناولها لهذه الظاهرة إلى قسمين القسم الأول تناول الظاهرة من منظر كلي والقسم الثاني تناولتها من منظور جزئي وكلا المنظورين حققا فشلا وقصور في فهم ظاهرة الهجرة فالدراسات الكلية لم تأخذ بعين الاعتبار المؤثرات المتصلة بقرارات الافراد لانتقال من موقع الأخر وتصنيف السلوك الانساني من خلال الطرح الاقتصادي سواء الكلاسيكي أو النيو كلاسيكي.

أما الدراسات الجزئية فإنها عالجت الظاهرة كدراسة استثنائية وأغفلت واقع التركيبة الاجتماعية والعلاقات السياسية و الاقتصادية للهجرة، إن أسباب ودوافع الهجرة ليست مشكلة دراسات سوسيولجية الهجرة ولا تحتاج إلى تحليل مثال ذلك حركات النزوح من مواقع النزاع المسلح والحروب وكذلك الحال لمن يهاجر يضاعف دخله كما هو الحال عند المكسيكيين عند عبورهم الى الولايات المتحدة الامريكية أو الهجرة من افريقيا إلى أوربا وكندا وهجرة الأفراد من الدول المستقلة الى الولايات المتحدة الامريكية

3-التفسير الاجتماعي والثقافي للهجرة:

اهتم هذا النموذج التفسيري بالبحث في النتائج والمعطيات التي تم جمعها من خلال أدوات البحث في علم الاجتماع والانثربولوجيا كالمقابلة والاستبيان والملاحظة بالمعايشة وغير ذلك ، ويشير علماء الاجتماع إلى ذلك عندما يقول "أنه يحاول تفسير لماذا يهاجر من يهاجر من الناس ولماذا لا يهاجر من لا يقدم على الهجرة" بالاعتماد على سؤال المهاجرين المحتملين لماذا سيهاجرون مستقبلا، إلى جانب الطريقة التقليدية المتمثلة في سؤال المهاجرين الذين قاموا بالهجرة فعلا، لماذا قاموا بالهجرة؟ بعد مقارنة دوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين الذين قاموا بها فعلا؟ [36] يرى رواد هذا الاتجاه أو التفسير أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير بالميل العام نحو الهجرة إلا أن العوامل الاقتصادية لها دور في تحديد حجم وسرعة هذه الهجرة، "إن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع أنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية" [37]

أما بالنسبة للتفسير الاجتماعي فهو يركز على فكرة حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي أي أن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها لحفظ التوازن الديناميكي التي اتبعتها الحكومة مع الهنود الأمريكيين لإجبارهم من النزوح من هذه المناطق [38]

فأول انتقاد يوجه لهذا الاتجاه هو عدم معالجة اشكالية تميز بعض الدول بقوة هجرتها بخلاف دول أخرى رغم تشابه ظروفهما الاقتصادية فمثلا "عندما يتعلق الأمر بالهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط يكتفي بإبراز دور الفوارق الاقتصادية والديموغرافية السائدة بين صنفين دون غيرهما من العوامل اعتمادا على المراصد الاحصائية المتوفرة ليتوقع لنا في الأخير بطريقة آلية حدوث تيارات هجرة مكثفة وأكبر بكثير من التي جرت الآن دون التساؤل عن سبب عدم حدوثها في الماضي القريب والحاضر بالرغم من وجود هذه الفوارق واستمراريتها [39]

خامسا:الإطار القانوني للعمال الأجانب المهاجرين:

أ-دوليا:

تنص المادتان 25-70 من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق العمال الأجانب المهاجرين أن يتساوى بين العمال الأجانب وبين العمال الوطنيين في الحقوق المهنية و الاجتماعية والاقتصادية التالية :

- تكافؤ فرص العمل والتشغيل.
- الأجر ولباس العمل .
- ساعات العمل الإضافي والأجازات بأجر.
- السن الأدنى للتوظيف.
- الضمان الاجتماعي.
- الضرائب والرسوم.

- عضوية النقابات.
- الحق في تحويل المدخرات المالية إلى الدول المنشأ.
- الحق في لم شمل الأسرة .

ومع تطور عصر حقوق الإنسان و تطور حركة التجارة الدولية وماله من انعكاسات حتمت على الدول مراعاة الأجانب والاعتراف بحقوقهم من خلال" مبدأ الحد الأدنى من الحقوق " والمترجم قانونيا ب "الشخصية القانونية " ويقصد به العامل بطريقة قانونية مما تجعل له حقوق وعليه التزامات تكفل له إجراء جميع التصرفات والأعمال القانونية التي تتطلبها جياته ووجوده على إقليم الدول المستقبلة [40]

ب-العمال الأجانب في التشريع الجزائري:

والجزائر كغيرها من الدول النفطية شهدت مؤخرا مع فتح باب الاستثمار والخوصصة تدفقا هائلا للعمالة الأجنبية خاصة منها الصينية ،هذا التدفق الهائل للعمالة الأجنبية يطرح عدة إشكالات أهمها علاقة هجرة هذه العمالة بسوق العمل الجزائري من ناحية، واستقدامها من خارج الوطن للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة لا تفتقر فيها الجزائر للقوى العاملة المؤهلة ، وإحلالها محل العمالة المحلية والوطنية و هذ ا في بلد استفحلت فيه ظاهرة البطالة في وسط الشباب خاصة خريجي الجامعة ،كما يطرح إشكالية عوامل الجذب والطرد التي تتحكم في استقدام هذه العمالة من حيث الكم والكيف.

فالبر غم من أنه هناك عدة أسباب تشترك فيها الجزائر مع الدول العربية لاستقدام العمالة الأجنبية خاصة الصينية على غيرها من العمالة :منها انخفاض الأجر وتقبلهم لظروف شروط عمل متدنية ، و اتصاف هذه العمالة بالخضوع والطاعة ، و توفرهم على المهارات المهنية وتقديس قيم العمل ، ونذكر بعض المؤشرات الزواج الأبيض بالنساء الجزائريات من أجل الحصول على الجنسية والإقامة مما يوحي بالرغبة في توطنها في الجزائر ، وجود جنس أو عرق جديد لأطفال الغير الشرعيين من جنس الصيني نتيجة ترددهم على بيوت الدعارة ،عدم تفاعلهم مع المجتمع وانعزالهم في تجمعات سكانية منفصلة و لا يتفاعلون إلا مع المؤسسات الرسمية ،احتكارها لسوق العمل والأحداث الأخيرة لشجار التجار الصينيين مع التجار الجزائرين في باب الزوار خير دليل على ذلك .

فاقد كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي السيد الطيب لوح يوم الخميس بالجزائر العاصمة أنه تم تسجيل ما يفوق عن 50 ألف عامل أجنبي بالجزائر متحصل على رخصة عمل مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، بنسبة لا تتجاوز الواحد بالمائة من **إجمالي اليد العاملة في بلادنا،** وأوضح السيد لوح لدى رده على سؤال شفوي خلال جلسة علنية بمجلس الأمة بشأن محور العمالة الأجنبية بالجزائر، أن احصائيات المصالح الولائية للتشغيل سجلت إلى غاية يوم 30 سبتمبر 2011 على المستوى الوطني في قطاعات عدة بما فيها الأجنبية والوطنية 50760 عامل أجنبي متحصل على رخصة عمل.

ويمثل هذا القدر نسبة 1.05 بالمائة من الحجم الإجمالي لعدد العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي الوطني، حسب نفس الاحصائيات المقدمة من طرف الوزير.

وفي ذات السياق، أضاف الوزير أن النسبة المسجلة من اليد العاملة الأجنبية بالجزائر تعد (قليلة جدا) مقارنة مع الدول الأخرى من جهة ومع العدد الاجمالي لليد العاملة الوطنية. [41]

نجد أن الإطار القانوني الخاص بالأجانب كما سنوضحه ساهم بشكل كبير في زيادة التدفق المستمر للعمال الصينيين:

تعد الأمرية رقم 66-211 المؤرخة في 21 جويلية 1966 والأمرية رقم 71-60 المؤرخة في 5 أوت سنة 1971 هما الأساس التشريعي الذي تناول قضية شروط دخول وإقامة الأجانب في الجزائر ينص المشرع الجزائري على أن الأجنبي وفق الأمر 66-211 هو كل فرد لا تكون له الجنسية الجزائرية.

ويترتب على هذا الأجنبي طالب تأشيرة الدخول إلى الجزائر إجراء بعض الترتيبات التي تضمن له الإقامة القانونية على التراب الوطني وتصنف هذه الإقامة على نوعين:

1- الأجانب غير المقيمين:

ويقصد به الأجانب الذين قدموا للإقامة بالجزائر طيلة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من غير أن يكون الدافع هو الاستقرار أو لممارسة أي نشاط مهني كما يشمل الأجنبي العابر "وهو الذي يوجد على ظهر سفينة مارة بميناء جزائري أو عابر لإقليم الجزائر البري والذي تطلب منه رخصة النزول أو العبور" (الأمر 66-211).

2- الأجانب المقيمين بالجزائر:

طبقا للمادة 10 من أمر رقم 66-211 يعتبر غير الأجنبي الذي يرد أن يستقر في الجزائر فعلية ودائمة مرخص له ذلك بمجرد حصوله على بطاقة الإقامة صالحة لسنتين، وهذه الأخيرة أي باقة الإقامة لها محددات حتى يتسنى لطالبها الحصول عليها، وأهم محدد هو ذكر أسباب الإقامة في الجزائر وأسباب تمديدها أضافة إلى ذكر الحالة المدنية لطالبها وحالة زوجته وأولاده وشهادة طبية تثبت الحالة الصحية فإذا كان الأجنبي الذي يطلب بطاقة ينوي ممارسة أي نشاط مهني في الجزائر ينبغي عليه إثبات تواجد الوارد المتوفرة لديه.

وإذا كان هذا الأجنبي الذي يطالب ببطاقة الإقامة من أجل ممارسة نشاط مهني مأجور في الجزائر يتعين عليه أن يقدم سندا لطلب رخصة عمل سارية المفعول مسلمة من وزارة العمل ,

أ-عقد العمل:

يتضمن عقد العمل وفق للمادة 3 من الأمر 71-60 ما يلي:

- المدة المتفق عليها والتي يمكن أن تتجاوز عامين ولا تقل على ثلاثة أشهر.
- الوظيفة المشغولة.
- الأجر الممنوح.
- مكان العمل.
- نظام التعاقد مع الضمان الاجتماعي.

ويتعرض عقد العمل للفسخ بين الهيئة المشغلة أو العامل الأجنبي لأي سبب كان يجب أن يتم اشعار الهيئة المختصة في ظرف 48 ساعة، ويتوجب على الأجنبي أن يعيد رخصة العمل لصاحب العمل وبدوره بوجهه لمصالح العمل المختصة إقليميا في ظرف 15 يوما بعد تاريخ فسخ العمل.

ويعاقب كل أجنبي يمارس أي نشاط مأجور مهما كانت طبيعته أن لا يكون حائزا على رخصة العمل أو بعد انتهاء مدة صلاحيتها ويجازى بأحد العقوبتين الغرامة المالية بين 500 و1000دج أو بالسجن من 10 أيام إلى شهر واحد وكما يعاقب أيضا كل من شغل أجنبي دون رخصة أو عقد عمل بالغرامة المالية بين 5000دج و10ة000دج.

كما يجوز للعامل الأجنبي تجديد رخصة أو عقد العمل من خلال تقديم الهيئة المشغلة له طلب تجديد رخصة العمل قبل انتهاء صلاحيتها وتتضمن الوثائق التالية:

- نسخة من عقد العمل مصادق عليه (مجدد).
- عقد العمل السابق والذي يجب تجديده.

وإذا أراد العامل الانتقال إلى قطاع تشغيلي آخر عليه أن يضيف الوثائق التالية

- شهادة حسن السيرة من الهيئة المشغلة السابقة.
- شهادة عمل تثبت أن العامل حر من أي التزامات اتجاه الهيئة المشغلة السابقة.

كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي السيد الطيب لوح يوم الخميس بالجزائر العاصمة أنه تم تسجيل ما يفوق عن 50 ألف عامل أجنبي بالجزائر متحصل على رخصة عمل مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، بنسبة لا تتجاوز الواحد بالمائة من **إجمالي اليد العاملة في بلادنا**، وأوضح السيد لوح لدى رده على سؤال شفوي خلال جلسة علنية بمجلس الأمة بشأن محور العمالة الأجنبية بالجزائر، أن احصائيات المصالح الولائية للتشغيل سجلت إلى غاية يوم

30 سبتمبر 2011 على المستوى الوطني في قطاعات عدة بما فيها الأجنبية والوطنية 50760 عامل أجنبي متحصل على رخصة عمل.

ويمثل هذا القدر نسبة 1.05 بالمائة من الحجم الإجمالي لعدد العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي الوطني، حسب نفس الاحصائيات المقدمة من طرف الوزير.

وفي ذات السياق، أضاف الوزير أن النسبة المسجلة من اليد العاملة الأجنبية بالجزائر تعد (قليلة جدا) مقارنة مع الدول الأخرى من جهة ومع العدد الاجمالي لليد العاملة الوطنية. (41)

ب-السجل التجاري:

طبقا لأحكام المادة 19 من الأمر 57-59 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم فإنه يلزم التسجيل في السجل التجاري كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري ويمارس أعمال تجارية داخل القطرالجزائري ويخضع لتسليم السجل التجاري للأجانب الراغبين في ممارسة نشاطات تجارية صناعية أو تقليدية وترتب صلاحية السجل التجاري المسلم للتجار الأجانب لمدة صلاحية بطاقة التاجر الأجنبي (سنتان قابلة للتجديد).

أما للدول العربية شأن سأن تنقل اليد العاملة والتي تأثرت بدورها باتفاقية منظمة الدول العربية بحيث أبدت وأقرت ما ورد في الاتفاقية بما فيها من حق التمتع بالتأمينات والضمان الاجتماعي، الخدمات التعليمية، فرص العمل، ساعات العمل، كما أعطت للمهاجر الأجنبي لم يشمل أسرته بناء على طالبه والذي يفصل فيه في فترة زمنية لا تتجاوز 06 أشهر من تاريخ الطلب كما أكدت على عدم التعرض أو الاضطهاد للمهاجرين نتيجة لتغيرات سياسية تتحدث بين طرفي الدول المستقبل والمصدر أو سبب أوضاع صحية خاصة بالعمال.

ويتضح مما سبق أن لنصوص الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالعمال المهاجرين أن للقانون الدولي دور هام في حصول العامل على حقوقهم المهنية والاجتماعية والانسانية والزامهم بأداء واجباتهم وفق التنظيم الإداري المعمول به في الدول المستقبلة بالقانون الدولي لعب دور المرشد والموجه لعمل الأجانب خارج إقليمهم، بل وتعدتها من الحقوق والواجبات إلى المزايا كما هو الحال في دول الاتحاد الاوروبي التي يتمتع رعاياه بحرية الشغل بين دولة والإقامة فيها، حالهم حال المواطنين، كما تجدر الإشارة إلى أن مسألة تمتع العمال الأجانب بالحقوق الانسانية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية أساسها أن العمال الأجانب هم الحلقة الأضعف من حيث:

1. كونهم أجانب مغتربين تصادفهم عقبات ومشاكل أثناء إقامتهم بالدول المستقبلة.
2. كونهم ضعفاء من حيث مواجهتهم لأرباب العمل مما ينجم عنه قبول شروط قد تكون مجحفة في حقهم لقاء حصولهم على عمل مقابل أجر.

ج -التجار الأجانب:

يشترط في الأجنبي الحصول على السجل التجاري مثل الجزائري وهذا بدوره يتطلب الحصول أو امتلاكه باقة الإقامة المنتظمة وأيضا على بطاقة التاجر أو الحرفي الأجنبي وهذا بموجب المرسوم رقم 75-111.

أ- **بطاقة التاجر:** تم تحديد نموذج البطاقة بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الداخلية ووزير التجارة على قياس (12-12) خضراء اللون وثلاثية الصفوف.

وتتضمن هذه البطاقة المعلومات التالية:

- لقب المعني واسمه الشخصي وبياناته الخاصة من تاريخ ومكان الميلاد والجنسية.
- قطاع النشاط.
- عنوان المهنة.
- العنوانالمهني لصاحب البطاقة.
- مدة صلاحية البطاقة.

- الصلاحية الاقليمية.
- صورة مدموغة لصاحب البطاقة مع توقيعه.
- طابع جبائي بقيمة 500دج.
- تاريخ تسليم البطاقة وتوقيع السلة التي قامت بالتسليم.
- رقم البطاقة.
- تمديدها عند الاقتضاء.
- لائحة ببعض الالتزامات.

وتسلم هذه الباقة بناء على توفر الملف يتضمن:

- طلب على نموذج مسبقا.
- شهادة السوابق العدلية.
- 05 صور حديثة.

ويودع هذا الملف لدى محافظة الشرطة مقابل وصل إيداع ولذلك يتعين "على الأجنبي إن يكون قادرا أو مستعدا لتقديم المستندات أو الوثائق المرخص له بموجبها في الإقامة بالجزائر إلى أعوان السلطة العامة عندما يطلبون منه ذلك". (المادة 12 من أمر 66-211).

يفصل في اللب على باقة التاجر خلال مدة ضهرين من تاريخ الطلب ويجب أن يبدأ في ممارسة نشاه في مدة لا تقل على 3 أشهر على تسليمه للبطاقة.

أما العمال المطالبون بحيازة بطاقة التاجر أو الحرفي الأجنبي هم:

- كل شخص يقوم بأعمال تجارية باسمه أو بحسابه الخاص.
- كل شريك أو شخص من الغير له سلطة تسيير أو إدارة الشركة.
- كل قائم بتسيير أو إداري أو مدير أو مندوب الحسابات.
- كل مدير فرع أو وكالة أو مؤسسة أخرى أو التمثيل ملزم بتقييد نفسه في السجل التجاري لمقتضى قانون التجارة.
- أعضاء مجالس الإدارة والمراقبة التابعة للمؤسسات التجارية

أما حالات سحب البطاقة أو عدم تجديدها إذا كانت البيانات الواردة في الاستمارة كاذبة وإذا كان طالبها متابع قضائيا ومدان لجناية أو جنحة أو إذا تغلب عن التراب الوطني خلال مدة تعادل 06 أشهر فأكثر

قائمة الهوامش:

01-الفيروز أبادي ،**القاموس المحيط** ،مؤ سسة الرسالة ،بيروت ،لبنان 1993،.مادة هـ ج ر.

02- **المعجم العربي لاروس** مكتبات أنطوان ،بيروت ، لبنان، 1987،ص 1243

03-فريدريك معتوق ، **معجم العلوم الاجتماعية** ، أكاديميا إنترناشونال لبنان 2001

04-عبد الله غانم ،**المهاجرون دراسة أنثروبولوجية**،اسكندرية، ط2،المكتب الجامعي الحديث، 2002 ص 15-16.

05 - rene gonnar " **essai sur l histoire de l emigration** " paris 1972 p19-20

06-سميرة أحمد السيد "**مصطلحات علم الإجتماع** "،مكتبة الشقري ،ط1 ،1998،ص.79

07- عبد الحميد زوزو ، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية**، ط2 ،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ص 11.

08- سعد أحمد أباضة ،**دراسة مقارنة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، مؤسسة الرسالة ،ص92

09- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون ، **السكان والمجتمع** ،دار المعرفة الجامعية ،1997،ص,21
10- لين سميث **أساسيات علم السكان** ت محمد سيد غلاب ، فؤاد اسكندر، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ،1971،ص ,499
11- محمد عبده محجوب ،**الكويت والهجرة ،دراسة للآثار الديمغرافية والاجتماعية للبترول في الخليج العربي** ،الهيئة العامة المصرية للكتاب ،1977،ص
12- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون ، **السكان والمجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ،1997،ص305.
13- عبد الله غانم، مرجع سابق، ص17.
14- فضيل دليو و على غربي ،**الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مخبر علم اجتماع الاتصال،جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2003 ،ص 33.
15- أحمد زكي البدوي و محمد مصطفى كمال، **معجم مصطلحات القوى العاملة التخطيط و التنمية و الاستخدام**، مؤسسة شباب الجامعة 1984 ص95.
16-المرجع نفسه،ص11.
17- محمد متولي غنيمة، **التربية والعمل**، الدار اللبنانية ط 1، 1996 ،القاهرة ، المصرية ،ص 157 .
18-أحمد زكي بدوي ،مرجع سابق، ص.134
19-_ طارق عبد الحسين العكيلي ، **اقتصاديات الموارد البشرية** ،مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع ،ط1الأردن 2007.ص37
20-علي عبد الرزاق جلبي ، **علم اجتماع السكان** ،دار المعرفة الجامعية ،مصر ،1998،ص369.
21- علي عبد الرحمان باعشن ،**العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي** ،1997. ص 62
22-فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 102.
23- فضيل دليو، مرجع سابق، ص .37
24- فتحي أبو عيانة، مرجع سابق، ص .104
25- المرجع نفسه، ص .43
26- أحمد زكي بدوي ،معجم المصطلحات القوى العاملة،مرجع سابق ،ص .103
27- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1479، ص.ص 156-.237
28-موزة عبيد غباش، **الهجرة الخارجية والتنمية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة**، 1986، ص .50
29- [1]أنطوان زحلان، **هجرة الكفاءات العربية**، مركز الدراسات العربية، لبنان، 1981، ص .40
30- فتحي أبو عيانة، **جغرافية السكان**، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص.ص 281-285.
31- عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون_دراسة سوسيو_أنثربولوجية**، ط 2، 2002، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص .19
32- فضيل دليو، مرجع سابق، ص .47
33- عبد الله غانم ،المهاجرون، مرجع سابق، ص26.
34-ا لمرجع نفسه،ص26.
35- عبد الباسط عبد المعطي، **انتقال الأيدي العاملة العربية إلى أقطار الخليج العربي الحاضر وأفاق المستقبل وحدة البحوث والدراسات السكانية**، جامعة الدول العربية، منشورات وحدة البحوث السكان، مارس 1992، ص.8
36- عبد الله عبد العني غانم، ص 30.
37-المرجع نفسه ،ص.31
38-المرجع نفسه، ص28-29

39- فضيل دليو، مرجع سابق،ص20.

40- محمد الروبي ،**عمل الأجانب** ،دار النهضة العربية، 2003،ص.14

41- 50 ألف عامل أجنبي شرعي بالجزائر ،جريد **أخبار اليوم**، عدد20،1655أكتوبر 2012.